من المعتقل الطائفي الى رحاب الديمقراطية

من الشروط الاساسية لكي تكون عودة البلاد الى حالتها الطبيعية راسخة بعد الاحداث الدامية ، العودة الى اصل المشكلة والحؤول دون لفلفة الاسباب التي ادت الى وقوع تلك الاحداث المؤسفة . ذلك ان احداثا كثيرة عصفت بالبلاد ماكانت لتقع لو ان الاحداث التي سبقتها عولجت بما تستحق من اهتمام وتحديد للمسؤوليات ، وكان اخرها احداث صيدا التي ذهب ضحيتها المناضل معروف سعد .

على ان افشال مخططات التفرقة الطائفية التي تحرك عادة لطمس الحقائق وابقاء البلاد في فلك الانقسامات الطائفية ، يظل مرهونا بالوعي الوطني وبقدرة القيادات الوطنية على المبادرة والتوجيه . وليس بكاف ان تبقى هذه القدرة محصورة باطفاء الحرائق الطائفية المفتعلة ، بل يجب ان تتعداها الى منع وقوعها وشل فعالية القوى الطائفية المحركة لها .

ولعل الشرط الاول والاهم لتجنيب البلاد كارثة جديدة كالتي وقعت في الاسبوع الماضي ، هو تعزيز الديمقراطية والحريات العامة بحيث لا يعود العمل السياسي امتيازا لفئة دون اخرى ، فتسقط السدود المصطنعة امام القوى الجديدة في المجتمع اللبناني التي يحرمها التركيب الطائفي الراهن من البروز واحتلال مكانتها الطبيعية في الحياة السياسية .

فالاختبار الديمقراطي الحقيقي هو في تجدد الحياة السياسية ، اشخاصا ومفاهيم ومؤسسات ، اذ ان حصر الحياة السياسية اللبنانية في اطار « الديمقراطية الطائفية » هو من الناحية العملية السير بلبنان الى الوراء وتكبيل طاقاته الكبيرة ومنعها من النمو والانتشار .

ومن هنا ، فان التفسير الوحيد للحقد على المقاومة الفلسطينية يكمن في ان حيوية الصراع مع الكيان العنصري الصهيوني يشكل في جوهره تحديا وطنيا للبنان يفرض عليه ان يتطور باتجاه المستلزمات الوطنية لهذا الصراع بما في ذلك نشوء وبروز القوى الحية الجديدة في المجتمع اللبناني . وهذا ما لا تريده قوى التحجر الطائفي لانه يفقدها دورها وامتيازاتها .

كذلك فان الحقد على القوى الوطنية والتقدمية المتحالفة تحالفا عضويا مع المقاومة الفلسطينية ، لا تفسير له سوى ان الصراع الاجتماعي الذي تخوضه هذه القوى ضد الاحتكار والاستغلال في الوقت الذي تناضل فيه من اجل المستلزمات الوطنية ، يشكل في جوهره تحديا

« بيروت »

— البقية على ص ٨ —